ضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية

- الافتتاحية 3
- مجلس الإدارة 4
- أنشطة المؤسسة 4
- مؤشرات 5
- توصيات الإصلاح 7
- المؤشرات الفرعية 10

- المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال
- مؤشر بدء المشروع
- مؤشر استخراج التراخيص
- مؤشر تسجيل الممتلكات
- مؤشر الحصول على الائتمان
- مؤشر حماية المستثمر
- مؤشر دفع الضرائب
- مؤشر التجارة عبر الحدود
- مؤشر إنفاذ العقود
- مؤشر توصيل الكهرباء
- مؤشر تسوية حالات الإعسار

السنة التاسعة والعشرون - العدد الفصلي الرابع (أكتوبر - ديسمبر) 2011

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
البريد الالكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطرالتجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة وتفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم	عضواً
سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة	عضواً
سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري	عضواً

المدير العـــــام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحية

جذب الإستثمار وبيئة الأعمال في الدول العربية

تؤكد الدراسات المتخصصة والتجارب العالمية الناجحة في مجال جذب الاستثمار على الأهمية البالغة لتحسين بيئة أداء الأعمال في البلدان التي تسعى إلى تعزيز نصيبها من التدفقات الاستثمارية العالمية. وفي هذا السياق أظهرت سلسلة التقارير التي تصدر منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي لرصد ممارسة أنشطة الأعمال في العالم حدوث تقدم كبير في هذا المجال في أغلب بلدان المنطقة.

كما تسارعت وتيرة الإصلاح التشريعي والإجرائي من قبل حكومات المنطقة وخصوصا خلال السنوات الثلاث الأخيرة وطبقت نحو 120 إصلاحا سهلت ممارسة أنشطة الأعمال في مختلف المجالات وأهمها: تأسيس الشركات، استخراج التراخيص، إنفاذ العقود، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين.

وقد نجحت تلك الإصلاحات في أن تكون سببا رئيسيا في تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة لدرجة قفزت معها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال الفترة 2005 - 2010 إلى نحو 438.5 مليار دولار أي ما يعادل 7 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها 1999 - 2004 البالغة نحو 67.2 مليار دولار. كما تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 2005 - 2010 إلى نحو 138.1 مليار دولار أي ما يزيد على 6 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1999 - 2004 البالغة نحو 19.4 مليار دولار.

كما أسهمت تلك الإصلاحات في التقليل من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية التي انعكست على الأسواق الإقليمية بداية من عام 2008 وتلتها التداعيات السلبية الضخمة لأحداث الربيع العربي التي نشهد أحداثها في عدد غير قليل من البلدان العربية.

والأهم أن تلك الإصلاحات بدورها الايجابي في تعزيز الاستثمارات الأجنبية في دول المنطقة تسهم في مواجهة العديد من التحديات الضخمة التي تواجه دول المنطقة على اختلاف مستوياتها ومن أهمها قضايا البطالة والفقر حيث تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الإنفاق الاستثماري الإجمالي الحكومي والخاص في الدول العربية يقدر سنويا بما بين 500 إلى 600 مليار دولار يوفر ما بين 5 إلى 6 ملايين فرصة عمل سنويا بمتوسط 100 ألف دولار كتكلفة لفرصة العمل الواحدة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن 55% من تلك الاستثمارات يتم إنفاقها في دول مجلس التعاون الخليجي التي تقدر فيها تكلفة فرصة العمل بنحو 220 ألف دولار في المتوسط فيما تنفق البقية ونسبتها 45% في بقية الدول العربية التي تقدر فيها تكلفة فرصة العمل بنحو 60 ألف دولار في المتوسط.

إلا انه وعلى الرغم من تحسن بيئة الأعمال في المنطقة العربية وتواصل ارتفاع الاستثمارات الواردة إليها خلال الآونة الأخيرة، إلا أن حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزيد على 5% ولا تزال ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الاقتصادية حول العالم، كما لم تبلغ بعد الحجم المؤمل في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية.

كل ما سبق يعني: أنه لازالت هناك معوقات عديدة قائمة، وبالتبعية لازالت هناك إصلاحات مطلوبة في العديد من المجالات المتصلة ببيئة أداء الأعمال، وفي هذا السياق يأتي حرص المؤسسة على مواصلة وتكثيف دورها التوعوي في هذا المجال عبر رصد وتحليل تقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي لاستخدام بياناتها ومؤشراتها وتوصياتها في تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول العربية.

وبعدما قامت المؤسسة عام 2010 بإنشاء قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية بالاعتماد على البيانات الصادرة من مجموعة البنك الدولي قررت المؤسسة مواصلة التحديث الدوري للبيانات بل وتخصيص العدد الفصلي الرابع من كل عام من نشرة «ضمان الاستثمار» لتلك القضية.

وتسعى المؤسسة من وراء تلك المبادرة إلى تقديم وصفة عملية وقابلة للتطبيق لدول المنطقة لكيفية تحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي مناخ الاستثمار عبر تحفيز حكومات المنطقة على الإصلاح ومساعدتها على وضع أهداف إصلاحية ضرورية وقابلة للتحقيق، خصوصا وأن مبادرة المؤسسة قد لاقت استحسان العديد من الحكومات وتنظيمات الأعمال والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

ولاشك أن تعاون العديد من حكومات الدول العربية مع المؤسسة في هذا المجال والاهتمام بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة ومواصلة جهود تحسين مناخ الاستثمار يمثل الطريق الأمثل لمواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بل والمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية والتقدم.

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

مجلس الإدارة

زيادة قيمة عمليات التأمين المبرمة بنسبة 63.4% إلى 506.5 مليون دولار

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لسنة 2011

عقد مجلس إدارة المؤسسة اجتماعه الرابع لعام 2011 يوم الخميس الموافق 17 نوفمبر (تشرين ثاني) 2011 في مقر المؤسسة – بدولة الكويت، بمشاركة السيد المدير العام للمؤسسة. حيث اعتمد المجلس بنود جدول الأعمال المعروض عليه وأهمها: تقرير السيد/ المدير العام عن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1 مايو إلى 31 أغسطس 2011، الموازنة التقديرية لعام 2012، تقرير رئيس التدقيق الداخلي، ومقترح تعديل بعض فقرات ومواد اتفاقية المؤسسة والتوصية برفعه إلى مجلس المساهمين (الدول والهيئات) لإبداء الرأي واتخاذ ما يراه مناسباً. كما قرر المجلس عقد اجتماعه المقبل الأول لعام 2012 في يوم الأربعاء الموافق 22 فبراير 2012 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

واطلع المجلس على نتائج عمليات المؤسسة خلال الفترة المذكورة، حيث تلقت المؤسسة (90) طلباً لضمان الاستثمار والصادرات بقيمة إجمالية بلغت 312.5 مليون دولار تقدمت بها شركات ومؤسسات مالية من (11) دولة عربية بالإضافة إلى (6) مصارف عربية أجنبية مشتركة. وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين المبرمة خلال فترة التقرير 506.5 مليون دولار وذلك بزيادة بلغت نسبتها 63.4% عن قيمة العمليات المبرمة من قبل المؤسسة لذات الفترة من العام السابق 2010، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التأمين الوطنية العربية.

وقد وصلت القيمة الإجمالية لمحفظة عقود التأمين بالمؤسسة كما في 31 أغسطس 2011 لمبلغ 1.34 مليار دولار وذلك بزيادة قدرها 25% عن قيمة محفظة عقود التأمين عن ذات الفترة من العام السابق 2010، وقد توزعت هذه القيمة بنسبة 32% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 68% لعقود تأمين الائتمان.

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الرابع (أكتوبر/ ديسمبر) من عام 2011 تسلمت المؤسسة 63 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 7 دول عربية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 131 مليون دولار، كما تسلمت المؤسسة، طلباً واحداً لضمان استثمار في إحدى الدول العربية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 15 مليون دولار.

الجهود التسويقية:

الزيارات الميدانية

- زار وفد من المؤسسة جمهورية مصر العربية في أكتوبر 2011، وعقد سلسلة اجتماعات مع الوزراء والمسئولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي المصري وعدد من الجهات العامة، تناولت عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز دور المؤسسة في خدمة الاقتصاد المصري.
- قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أكتوبر 2011 تم خلالها زيارة عدد من المؤسسات المالية والشركات المصدرة لتعريفها بخدمات المؤسسة التأمينية.
- تم عقد اجتماع مع مسئولين من دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة في نهاية نوفمبر 2011 بهدف بحث سبل التعاون في مجال ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وذلك في إطار التعاون المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

الندوات والمؤتمرات:

- نظمت المؤسسة بصفتها السكرتارية العامة لاتحاد أمان الاجتماع السنوي الثاني للاتحاد خلال الفترة 4-5 أكتوبر 2011 في مدينة اسطنبول في تركيا بالتعاون مع Turk Eximbank، وشارك في هذا الاجتماع قرابة 80 مشاركاً من 30 هيئة تأمين ائتمان وطنية ووسطاء تأمين وشركات معلومات ائتمانية ومؤسسات مصرفية.
- شاركت المؤسسة بورقة عمل بعنوان "الاستثمارات العربية البينية وآفاقها المستقبلية" في "مؤتمر الاستثمارات العربية البينية ومشاكل تسوية منازعاتها - الواقع واقتراح الحلول" الذي عقد تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي بالقاهرة خلال الفترة 10-12 أكتوبر 2011.
- شاركت المؤسسة بتقرير عن "واقع الاستثمار العربي البيني وقطاعاته الواعدة والمعوقات التي تواجه تطوره" في ورشة عمل عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، يومي 30 نوفمبر و 1 ديسمبر 2011، بشأن "الاستثمار في الدول العربية" ومقررات الدورة (88) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لحضور اجتماعات نادي براغ السنوية التي عقدت في سلطنة عمان خلال الفترة 14 - 16 نوفمبر 2011، بتنظيم من شركة ECGA وبالتعاون مع "براغ كلوب" وذلك للوقوف على مستجدات وتطورات نشاط تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في مختلف دول العالم.
- شاركت المؤسسة عبر أحد ممثليها في اللقاء الاستثماري الثاني حول فرص الاستثمار الزراعي والذي عقد في جمهورية السودان خلال الفترة 19 - 20 ديسمبر2011 تحت شعار" نحو استثمار زراعي هادف لتعزيز الأمن الغذائي العربي وإيجاد تكامل رأسمالي عربي زراعي فاعل". وقدمت المؤسسة ورقة عمل تناولت "دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز الاستثمارات في العالم العربي".
- شاركت المؤسسة بورقة عمل بعنوان "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي" في "الملتقى الرابع للاستثمار في المناطق الحرة والمناطق التنموية" الذي نظمته المؤسسة العمانية العامة للمناطق الصناعية بالتعاون مع الاتحاد العربي للمناطق الحرة خلال الفترة 3 - 4 ديسمبر 2011 في العاصمة العمانية مسقط.

مؤشـــــرات

تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتوصيات الإصلاح المقترحة

تحرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في التوعية بسبل تحقيق هذا الهدف ولذا جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، خصوصا مع شمول تلك التقارير ورصدها الدقيق والكمي لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 39 مكوناً وبياناً في 19 دولة عربية وتطورها منذ صدور المؤشر.

وتعززت أهمية تلك التقارير وخصوصا في الدول العربية من النتائج الايجابية العملية التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت توصياتها. ولذا، أنشأت المؤسسة من خلال قسم البحوث والدراسات عام 2010 قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتقوم بتحديث بياناتها بشكل سنوي بل و خصصت لها النشرة الفصلية الرابعة من كل عام لاستعراض أهم محتوياتها بهدف تعميم الفائدة ونشر المعرفة.

وتقوم فكرة قاعدة البيانات على إعادة تصنيف وعرض البيانات الصادرة من قبل البنك الدولي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض لأبرز الإصلاحات التي تم انجازها وفق آخر تقرير صادر عن البنك الدولي في هذا الشأن.
- عرض التطورات الايجابية والسلبية التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال في كل دولة عربية منذ إطلاق كل مؤشر وحتى عام 2012 (سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر فرعي).
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها والوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي (سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر ومعبر عنها بالمربعات باللون الأحمر في كل مؤشر فرعي).
- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة عربية بالمقارنة مع الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD).
- استخلاص ابرز توصيات الإصلاح في المجالات المختلفة المتصلة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية.

الإصلاحات المنفذة في الدول العربية:

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2012 فقد طبقت الدول العربية نحو 19 إصلاحا سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة. وفيما يلي ابرز الإصلاحات التي تمت في الدول العربية وفق كل مؤشر فرعي حسبما جاء في تقرير عام 2012:

- **مؤشر بدء النشاط التجاري:** خفض **الأردن** متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من 1000 دينار أردني إلى دينار واحد فقط يتوجب دفع نصفه فقط قبل تسجيل الشركة. أنشأت سلطنة عمان نافذة موحدة عبر الإنترنت سهلت بها إجراءات تسجيل الشركة مع تقليص الوقت المتطلب للتسجيل من 7 إلى 3 أيام فقط. دمجت **قطر** إجراءات التسجيل التجاري وإجراءات التسجيل في غرفة التجارة والصناعة في إجراء واحد. وفرت **السعودية** ممثلين من مصلحة الزكاة والدخل ومن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مركز موحد لتسجيل الشركات الجديدة مع الوكالات التابعة لها. قامت **الإمارات** بدمج إجراءات دائرة التنمية الاقتصادية مع إجراءات الحصول على الرخصة التجارية والتسجيل،وإجراءات غرفة تجارة وصناعة دبي. خفضت **سورية** الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط التجاري من مليون إلى 400 ألف ليرة وخفضت تكاليف النشر من 25 ألف إلى 4 آلاف ليرة.أما في **العراق**، فقد ارتفعت تكلفة بدء النشاط التجاري بسبب زيادة تكلفة الحصول على حجز اسم تجاري للمنشأة وزيادة تكاليف المحامين لتقديم عقد التأسيس.
- **استخراج تراخيص البناء:** قامت **موريتانيا** والمغرب بإنشاء نافذة موحدة لاستخراج تراخيص البناء. في المقابل زادت **قطر** الوقت المطلوب وتكلفة استخراج تراخيص البناء. كما زادت **جيبوتي** تكاليف استخراج تراخيص البناء وأضافت إجراءاً جديدا للتفتيش قبل مرحلة البناء.
- **الحصول على الكهرباء:** خفض **لبنان** تكاليف رسوم الطلب ومبلغ الودائع الأمنية المطلوبة لتوصيل الكهرباء.
- **الحصول على الائتمان:** منحت **الجزائر** المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم. أنشأت **سلطنة عمان** مكتبا إحصائيا في بنك التسليف لجمع معلومات تاريخية عن أداء القروض والقروض المتعثرة للشركات والأفراد. حسنت **قطر** نظم معلوماتها الائتمانية عبر توزيع بياناته التاريخية وإلغاء الحد الأدنى للقروض المدرجة في قاعدة البيانات. أصدرت **الإمارات** قانوناً يسمح بإنشاء مكتب ائتمان اتحادي لتعزيز الشفافية تحت إشراف البنك المركزي.
- **حماية المستثمرين:** سمح **المغرب** لصغار المساهمين بالحصول على أي وثيقة غير سرية للشركات خلال فترة التحكيم.
- **دفع الضرائب:** أجرى **المغرب** إصلاحات سهلت الإيداع ودفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة الكترونياً. طبقت **سلطنة عمان** القانون الجديد لضرائب الدخل. خفضت اليمن معدل الضريبة العامة على الشركات من 35% إلى 20عبر قانون جديد ألغى جميع الإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الممنوحة بموجب قانون الاستثمار للمشاريع الاستثمارية.
- **التجارة عبر الحدود:** أنشأت **جيبوتي** محطة حاويات جديدة في الميناء. سرعت **الأردن** إجراءاتها باستخدام الماسحات الضوئية للأشعة السينية ضمن نظم إدارة المخاطر.

مؤشـــــرات

المقارنة بين أداء الدول العربية ودول OECD

بهدف استكمال الصورة من واقع عرض وتحليل المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية العشرة وتطورها عبر الزمن والتعرف على المجالات الرئيسية التي تمثل ضرورة إصلاحية حتى تتحسن بيئة أداء الأعمال في دول المنطقة واستخلاص مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها تم مقارنة أداء الدول العربية معبراً عنه بمتوسط المؤشرات الفرعية بأداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لكل مؤشر على حده كالتالي:

1. مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع أو بدء النشاط التجاري.

- عدد الإجراءات: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 8 إجراءات مقارنة بمتوسط يبلغ 5 إجراءات لدولOECD).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء متواضع (متوسط عربي يبلغ 21 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 12 يوماً لدولOECD).
- التكلفة كنسبة من دخل الفرد: أداء ضعيف (متوسط عربي يبلغ 37.1% مقارنة بمتوسط يبلغ 4.7% فقط لدولOECD).
- الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من دخل الفرد: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي يبلغ 100% مقارنة بمتوسط يبلغ 14% فقط لدولOECD).

2. مؤشر استخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه.

- عدد الإجراءات: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 17 إجراء مقارنة بمتوسط يبلغ 14 إجراء لدولOECD).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء متاز جدا (متوسط عربي يبلغ 137 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 152 يوماً لدول OECD).
- التكلفة كنسبة من دخل الفرد: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي يبلغ 321.4% مقارنة بمتوسط يبلغ 45.7% فقط لدولOECD).

3. مؤشر توصيل الكهرباء.

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا (متوسط عربي يماثل نظيره لدولOECD بمتوسط يبلغ 5 إجراءات).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 75 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 103 أيام لدولOECD).
- التكلفة كنسبة من دخل الفرد: (أداء متردي) (متوسط عربي يبلغ 1785% مقارنة بمتوسط يبلغ 93% فقط لدولOECD).

4. مؤشر تسجيل الملكية العقارية.

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا (متوسط عربي 6 إجراءات يقارب نظيره لدولOECD بمتوسط يبلغ 5 إجراءات).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 33 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 31 يوماً لدول OECD).
- التكلفة كنسبة من دخل الفرد: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 5.3% مقارنة بمتوسط يبلغ 4.4 % فقط لدول OECD).

5. مؤشر الحصول على الائتمان.

- قوة الحقوق القانونية: أداء ضعيف (متوسط عربي 3.2 درجة من إجمالي 10 درجات يقل عن نظيره لدول OECD البالغ 7.2 درجة).
- مدى عمق المعلومات الائتمانية: أداء متوسط (متوسط عربي يبلغ 3.2 درجة من إجمالي 6 درجات مقارنة بمتوسط يبلغ 4.7 درجة لدول OECD).
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من السكان الراشدين: أداء ضعيف (متوسط عربي يبلغ 6.3% مقارنة بمتوسط يبلغ 9.5% لدول OECD).
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من السكان الراشدين: (أداء متردي) (متوسط عربي يبلغ 7.5% مقارنة بمتوسط يبلغ 63.9% لدول OECD).

6. مؤشر حماية المستثمر.

- نطاق الإفصاح: أداء جيد جدا (متوسط عربي 6 درجات من إجمالي 10 درجات يماثل تقريبا نظيره لدول OECD البالغ 6.1 درجة).
- نطاق مسئولية أعضاء مجلس الإدارة: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 4.7 درجة من إجمالي 10 درجات مقارب لمتوسط يبلغ 5.1 درجة لدول OECD).
- سهولة لجوء المساهمين للقضاء: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 3.8 درجة من إجمالي 10 درجات مقارب لمتوسط يبلغ 6.7 درجة لدول OECD).
- قوة حماية المستثمرين: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 4.8 درجة من إجمالي 10 درجات مقارب لمتوسط يبلغ 6 درجات لدول OECD).

7. مؤشر دفع الضرائب.

- عدد مدفوعات الضرائب سنويا: أداء ضعيف (متوسط عربي 23 مرة يزيد على نظيره لدول OECD البالغ 13 مرة).
- الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية معبراً عنها بالساعات سنويا: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 206 ساعات مقارنة بمتوسط يبلغ 186 ساعة لدول OECD).
- إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 33.6% مقارنة بمتوسط يبلغ 42.7% لدول OECD).

8. مؤشر التجارة عبر الحدود.

- عدد الوثائق المطلوبة للتصدير: أداء جيد (متوسط عربي 6 وثائق يقارب نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 4 وثائق).
- الوقت المستغرق للتصدير معبراً عنها بالأيام: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 21 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 10 أيام لدول OECD).
- تكلفة التصدير بالدولار لكل شحنة: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 1122 دولاراً يقارب متوسط يبلغ 1032 دولاراً لدول OECD).
- عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد: أداء جيد (متوسط عربي 8 وثائق يقارب نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 5 وثائق).
- الوقت المستغرق للاستيراد معبراً عنها بالأيام: أداء متوسط (متوسط عربي يبلغ 25 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 11 يوماً لدول OECD).
- تكلفة التوريد بالدولار لكل شحنة: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 1306 دولارات يقارب متوسط يبلغ 1085 دولاراً لدول OECD).

9. مؤشر إنفاذ العقود.

- عدد الإجراءات: أداء جيد (متوسط عربي 45 إجراء يقارب نظيره لدولOECD بمتوسط يبلغ 31 إجراء).
- الفترة الزمنية للتنفيذ معبراً عنها بالأيام: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 659 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 518 يوماً لدول OECD).
- التكلفة الرسمية كنسبة من قيمة المطالبة: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلغ 23.8% مقارنة بمتوسط يبلغ 19.7 لدول OECD).

10. مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق النشاط)

- الفترة الزمنية اللازمة بالسنوات: أداء ضعيف (متوسط عربي يبلغ 3.5 سنة مقارنة بمتوسط يبلغ 1.7 سنة لدول OECD).
- التكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 14% مقارنة بمتوسط يبلغ 9% لدول OECD).
- معدل استرداد الأموال بالسنت لكل دولار: أداء ضعيف جدا (متوسط عربي يبلغ 29.3 سنت لكل دولار مقارنة بمتوسط يبلغ 68.2 سنت لدول OECD).

مؤشـــــرات

السياسات والإجراءات المقترحة لإصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية

في ضوء استعراض وضع الدول العربية في مختلف مؤشرات بيئة أداء الأعمال تم رصد العديد من مواطن القوة والضعف في أداء 19 دولة عربية في 10 مجالات رئيسية ونحو 39 مكوناً ومؤشراً فرعياً لبيئة أداء الأعمال. وفي محاولة لتقديم وصفة إصلاح تتضمن توصيات محددة قابلة للتطبيق استخلصت نشرة «ضمان الاستثمار» ابرز وأهم التوصيات من واقع تجارب عملية طبقتها بعض الدول في العالم وثبت نجاحها وفعاليتها مع تصنيف تلك التوصيات بحسب الجهات التشريعية والتنفيذية المعنية. وفي هذا السياق يمكن إيجاز ابرز توصيات الإصلاح فيما يلي:

أولا: على مستوى العمل الإقليمي العربي:

- الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام المزيد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية.
- تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.
- تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تحسين بيئة أداء الأعمال.
- تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة.
- الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية وخصوصا التدفقات العربية البينية.
- إيجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول وخاصة الدول العربية الأقل نمواً على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات.
- الاستمرار في جهود تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولاسيما من دول الفائض إلى دول العجز.

ثانيا: على المستوى القطري العام:

1. على المستوى السياسي:

- تقوية سلطة إنفاذ القانون والنظم المطبقة والحد من تدخل المؤسسات العسكرية في الحكم.
- تعزيز مستوى المساءلة الديمقراطية وضمان حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة.
- استقرار الحكم وتعزيز مستوى الدعم الشعبي له.
- كفالة الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة.
- ضمان استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي.

2. على صعيد الوضع التشريعي والإجرائي:

- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات.
- إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
- تحقيق العدالة والمرونة في بيئة ممارسة الأعمال من جهة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة من جهة أخرى.
- زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار وتنظيمات الأعمال والاتحادات في مجالات تنقيح التشريعات والإصلاح الإداري والهيكلي والتدخل الايجابي في السياسات.

3. على صعيد السياسات الاقتصادية:

- ضبط السياسات الاقتصادية الداخلية، معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والتضخم، وأسعار الفائدة والصرف. وكفاءة أداء السياسة المالية ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.
- تحسين أداء الاقتصاد على المستوى الخارجي وخصوصاً مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطيات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- اعتماد آليات وسياسات لتحقيق التنوع القطاعي بما يكفل لقطاع عريض من السكان الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سعي الحكومات بمساعدة القطاعين العام والخاص لتحسين صورة الاقتصاد ومؤشرات أدائه الكلية بما فيها معدلات النمو والتضخم والتناغم فيما بين السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف ومدى انعكاس ذلك على أداء السوق المالي.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية؛ تقوية أواصر التكامل الاقتصادي العربي، وتقوية الروابط وتعزيز العلاقات فيما بين الدول كمضيفة للاستثمار والشركات العربية المستثمرة.

4. فيما يتصل بالقطاع الخاص:

- تشجيع القطاع الخاص العربي وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في مجالات جديدة وتنويع الحوافز والإعفاءات المقدمة له.
- عرض المزيد من فرص الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ولاسيما في مجالات الاستثمار المشترك والمشروعات العربية المشتركة وتشجيعه على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها.

5. في قطاع التكنولوجيا والإدارة:

- تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها.
- تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.

6. على مستوى البنية التحتية:

- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تطوير مشاريع الربط البري والبحري والجوي والكهربائي فيما بين الدول العربية.

ثالثا: على مستوى بيئة أداء الأعمال

1. تأسيس الكيان القانوني أو بدء النشاط

- تبسيط ودمج إجراءات تسجيل شركات الأعمال الجديدة وخفض تكلفتها تحت مظلة جهة وحيدة (نافذة موحدة).
- تجنب اللجوء إلى النظام القضائي والمحاكم لاستصدار شهادات معتمدة وموثقة.
- إدخال نظام العمل بتراخيص مؤقتة بعدها تخضع الشركة الجديدة لفحص السلطات المعنية قبل إصدار الترخيص النهائي.
- اعتماد أسلوب التعامل الالكتروني والتوسع فيه بشكل مستمر.
- العمل بقاعدة "الصمت يعني الموافقة" بتحديد وقت قصير (خمسة أيام مثلاً) لاستصدار الموافقات للشركات الجديدة وبالتالي يتم اعتبار أن الشركة قد تمت الموافقة على تسجيلها بمجرد مرور الوقت المحدد.
- توحيد مقاييس وبنود المستندات والنماذج بما يلغي حاجة المستثمر إلى خدمات قانونية فضلاً عن تسهيل تنفيذ إجراءات التسجيل للقائمين على التسجيل.
- تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في اثنين من الصحف القومية، إن وجدت، وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل.

2. تراخيص البناء وتسجيل ملكية الأصول العقارية

- تقليل عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء واختصار مدتها وخفض تكلفتها واتباع أسلوب النافذة الموحدة والتعامل الإلكتروني.
- توحيد الجهات المعنية بتسجيل ملكية الأصول العقارية.

3. التجارة عبر الحدود

- تنفيذ اتفاقات التعاون الحدودية مع الدول الأخرى وإنشاء أو تحسين نظام تبادل البيانات الإلكتروني المحلي والدولي.
- إنشاء أو تحسين النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تقليص عدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وتقليص مدتها وتكلفة انجازها من قبل السلطات الجمركية.
- اتباع نظم التفتيش الانتقائي المستندة إلى تحليل المخاطر في مختلف المنافذ أو تحسين القائم منها بالوسائل التكنولوجية والإدارية الحديثة.

4. دفع الضرائب

- السماح بأسلوب التقييم الذاتي المشروط.

مؤشـــــــرات

- تسهيل إجـــراءات دفـع الضرائب واختصارها وخفض تكلفتها مع السعي لاتباع نظام التعامل الالكتروني.

5. إغلاق الأعمال وتصفيتها

- إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنـواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إداريـة مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم.
- تحسين إجـــراءات الحجز على الأصـــول المقدمة كضمانات.
- اختصار إجـــراءات التصفية وتقليل مدتها وتكلفتها.

6. تحسين درجة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية والائتمانية مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية:

- إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأهلية والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل انجاز عدد متزايد من المعاملات واعتماد التوقيع الإلكتروني.
- تحسين مستوى المعلومات الائتمانية كما وكيفا وإنشاء وتطوير مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة.
- تعزيز سبل الإفصاح عن المعلومات المالية وتدقيقها وسرعة نشرها بمجرد تجميعها باستغلال الوسائل الإلكترونية بهدف حماية المستثمرين في الشركات.

7. الجانب القانوني والتشريعي:

- إضافة لما سبق من توصيات بشأن إصلاحات يسهل تطبيقها من خلال قـرارات إداريـة من السلطة التنفيذية، يقترح أيضا تبني تعديلات تشريعية خاصة بعدد من القوانين منها: قوانين العمل والشركات والمصارف والائتمان والضمانات والاستثمار الأجنبي المباشر على نحو مـا سيتم تناوله فـي النقاط الآتية:

قانـون العمـل:

- اتباع نظام الحد الأقصى لساعات العمل خلال العام وزيادة مرونة ساعات العمل العادية والإضافية اليومية حتى يستطيع قطاع الأعمال مواءمة أوضاعه خلال فترات ارتفاع وانخفاض الطلب بتوسيع وتضييق مدى ساعات العمل.
- إدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة مع إمكانية ترك فترة العقود المؤقتة مفتوحة دون تحديد.
- إدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات اكتساب المهارات وتعلم المهنة أو الحرفة وهي فترة قصيرة الأجل ينتقل بعدها العامل إلى مرحلة العقد الدائم. وقد طبقت العديد من الدول هذا الأسلوب خلال فترة الستينيات والتسعينيات من القرن المنقضي وبعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور لأن هذا الأسلوب يتجنب التصادم مع اتحادات العمال.
- اتباع أسلوب تأمين البطالة الذي يتم بالمشاركة بين الحكومة وقطاع الأعمال بدلا من أسلوب التعويضات الذي تتحمله مؤسسات الأعمال فقط. حيث ينتقل الوضع من حماية الوظائف إلى حماية العمال أنفسهم عن طريق تقديم المساعدة لهم للحصول على وظيفة أخرى بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التعويضات والعمالة على قطاع الأعمال ويعزز من نظم الحماية للعاملين في نفس الوقت.

قانون الشركات والإفلاس

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة إلى اقل حد ممكن أو إلغاؤه تماما خاصة وأنه لا توجد في الواقع العملي منافع محققة من وراء هذا الشرط. حيث يسمح القانون للمستثمر بسحب رأس المال من المصرف الذي أودعه فيه بعد الانتهاء من إجـراءات التسجيل مباشرة.
- تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لاسترداد الديون وتنظيم مهنة القائمين عليها وتصميم هيكل من الحوافز والمكافآت التصاعدية التي تتناسب طرديا مع حجم الديون (كنسبة من الديون أو المستحقات المستردة بشروط زمنية) لتمثل حافزا للقائمين على العملية للإسراع بالخطوات.
- تشجيع الشركات على ضبط وتدقيق بياناتها التشغيلية والمالية بتشكيل لجنة داخلية لمراجعة وضبط القوائم المالية وإصدار شهادة بشأن دقتها وصحتها والاستعانة بمدقق حسابات خارجي.

قانون الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية

- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها ولاسيما ضرائب الأرباح والعمل وتوحيدها ومحاولة اتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط.
- خفض الرسوم الجمركية وتكلفة مناولة البضائع بأنواعها وفي مختلف المنافذ ولاسيما على مستلزمات الإنتاج وتأسيس المشروعات والعمل بالنظم التي تسهل التجارة عبر الحدود مثل المناطق الحرة والإعفاءات والسماح المؤقت وغيرها.

قانون المصارف والائتمان

- إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة.
- وضع مواصفات عالمية للضمانات تكون بمنزلة معايير دولية متفق عليها تغطي جميع أنواع الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات وكذلك جميع أنـواع الديون ومن ثم السماح لكل من المقرض والمقترض بالاستفادة من هذا النظام العالمي الموحد.
- مراجعة نصوص حماية البيانات الشخصية بغرض توسيع نطاق المعلومات الائتمانية التي يمكن توفيرها من المصادر غير المصرفية وذلك بهدف توسيع قاعدة مقدمي البيانات لمكتب تسجيل المعلومات الائتمانية بتغطية بيانات التاريخ الائتماني للعملاء كلفة واحدة من مقدمي التسهيلات التجارية، وتجار التجزئة والمرافق العامة مما يزيد من القدرة على التنبؤ باحتمال تخلف المقترض عن السداد.
- إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لخدمة أهـداف الرقابة والإشـراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الاكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.

قانون سوق الأوراق المالية

- سد الثغرات في قوانين الإفـصـاح بتطبيق الشروط الضرورية الأكثر شمولا والتي تعطي صورة أوضح عن الملكيات المباشرة وغير المباشرة لكبار الملاك في الشركات والتعاملات الداخلية والخارجية مع الأطـراف ذات الصلة ولاسيما الشركات المساهمة المدرجة في أسـواق المال.
- تشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي بدقة وفي المواعيد المحددة وتخويل الجهات الرقابية حق فرض عقوبات رادعة على الجهات المخالفة منها: فرض غرامات ضخمة وإلغاء أو توقيف التعامل على أوراقها المالية المدرجة في السوق المالي.
- إنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا.

8. النظام القضائي:

تقديم الخـدمـات الفعالة لقطاع الأعمال واختصار الإجـــراءات وتقليل تكلفة ومـدة إنجـازهـا وذلـك مـن خـلال الخـطـوات الآتية:

- الإسراع في إصدار الأحكام من خلال تحديد صارم للفترة الزمنية لإصدار الأحكام لا يمكن تجاوزها.
- تبني وتصميم نظام يضمن كفاءة وفعالية إدارة القضية يرتكز على ركيزتين: أولاهما: أن يتحمل القاضي المسئولية لمتابعة القضية منذ بدايتها إلى نهايتها حتى يكون على علم بمراحل تطور القضية وبالتالي لا يلجأ إلى تأجيلها. وثانيهما إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.
- إنشاء وتكوين قواعد بيانات وأنظمة معلومات في المحاكم، وإخراج المعاملات التي لا تمثل نزاعات قضائية مثل تسجيل الشركات خارج اختصاص المحاكم.
- إنشاء وتأسيس محاكم للدعاوى القضائية الصغيرة ومحاكم تجارية متخصصة.
- تدريب رجال القضاء وتأهيلهم على ممارسة الإحكام في القضايا التجارية، حيث ثبت أن المحاكم التجارية المتخصصة ساعدت بدرجة كبيرة على تسارع معدلات إنفاذ العقود فيما يتعلق بتحصيل الديون المتأخر سدادها والبت في حالات الإفلاس.
- تقليل فرص إساءة استخدام حقوق رفع دعاوى الاستئناف.
- تحسين تنفيذ الأحكام من خلال إسناد المهمة لسلطة تنفيذ الأحكام التابعة للحكومة أو مكاتب متخصصة في تنفيذ الأحكام تنتمي للقطاع الخـاص أو خصخصة سلطة تنفيذ الأحكام العامة.
- إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس حيث يتم العمل بأسلوب الموافقة الجماعية المسبقة للدائنين قبل إعـلان الإفلاس. وذلك للتأكيد على أن الشروع في عملية التصفية أو إعادة الهيكلة للشركة المتعثرة لا يوقف بأي حال من الأحوال عملية الحجز على الضمانات ومن ثم تحسين إجراءات الحجز على الضمانات دون الحاجة إلى الدخول في متاهات القضاء والمحاكم ودعاوى الاستئناف المتتالية على الأحكام وما يصاحب ذلك من ضياع للوقت وزيادة التكلفة.
- اختصار الإجـراءات (مثل استخدام السويفت) وتبسيطها (مثل قبول مستندات توقف المدين عن السداد دون الحاجة إلى اعتمادها أو توثيقها من خلال النظام القضائي) والاهتمام بسرعة البت في الديون صغيرة الحجم.
- السماح بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالحجز والتصرف في الضمانات بعيداً عن النظام القضائي والمحاكم.

مؤشـــــرات

كيفية قراءة الجداول والمؤشرات المعروضة

قامت المؤسسة بتصميم جداول عرض مقارنة توضح ما يلي:

- ترتيب الدول عربيا ودوليا في المؤشر الرئيسي والتغيرات التي طرأت على هذا الترتيب ما بين عامي 2011 و2012.
- ترتيب الدول عربيا ودوليا في المؤشرات الفرعية والتغيرات التي طرأت على هذا الترتيب ما بين عامي 2011 و2012.
- تطور قيم مكونات المؤشرات الفرعية والبالغ عددها 46 مكونا في 19 دولة عربية منذ صدور المؤشر وحتى عام 2012.
- تم عرض قيمة المتوسط العربي في كل مكون فرعي ونظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف المقارنة المحفزة لبلوغ مستويات الأداء المتميز من خلال المزيد من الإصلاحات.

ملاحظات مهمة

- مؤشر توظيف العمالة يرصد التغير فيما بين عامي 2009 و2010 وتم وقف إصداره لعام 2011 تمهيدا لمراجعته وتطويره وتم وقف إدراجه ضمن عرض النشرة.
- تم استحداث إدراج مؤشر الحصول على الكهرباء لأول مرة ضمن تقرير العام 2012.
- تم إدراج البحرين وقطر لأول مرة في قاعدة البيانات عام 2008.
- تم استخدام الألوان للتعبير عن الأداء الحالي للدول العربية بالنسبة لكل مكون وذلك بالمقارنة بالمتوسط العربي حيث تندرج الأفضلية من اللون الأخضر الغامق (أداء متميز) إلى الأخضر الفاتح (أداء جيد) ثم الأصفر (أداء معتدل) ثم إلى الأحمر الفاتح (أداء غير مرض) وصولا إلى الأحمر الغامق (أداء غير مرض على الإطلاق ويحتاج لإصلاح شامل وسريع).
- تم استخدام الإشارات للتعبير عن طبيعة التغير في المكونات الفرعية خلال الفترة المعروضة بحيث تشير (علامة √) إلى تغير ايجابي في هذا المكون بفضل الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة. فيما تشير (علامةX) إلى تغير سلبي وأداء غير مرغوب فيه. أما (علامة!) فتشير إلى بقاء الأداء ثابتا دون تغيير خلال الفترة .

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع، وأخيرا مؤشر الحصول على الكهرباء.

ويرصد تقرير عام 2012 لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

وضع الدول العربية في المؤشر العام

- حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (12)، وتلتها الإمارات في المركز الثاني عربيا والـ (33) عالميا، قطر في المركز الثالث عربيا والـ (36) عالميا، البحرين في المركز الرابع عربيا والـ (38) عالميا، تونس في المركز الخامس عربيا والـ (46) عالميا.
- يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي حيث تراوح الترتيب ما بين المركز الـ12 والمركز الـ170 عالميا إضافة إلى وجود فروق أيضا ما بين الدول في مقدمة الترتيب العربي.
- جاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس والمغرب واليمن والأردن.

وبالمقارنة مع العام 2011 يمكن استنتاج ما يلي:

- سجلت 7 دول عربية تحسنا هي: الإمارات (مركزان) إلى المركز الـ33 عالميا، قطر (مركزان) إلى المركز الـ36 عالميا، سلطنة عمان (4 مراكز) إلى المركز الـ49 عالميا، الكويت (4 مراكز) إلى المركز الـ67 عالميا، المغرب (21 مركزا) إلى المركز الـ94 عالميا، سورية (مركزان) إلى المركز الـ134 عالميا، موريتانيا (3 مراكز) إلى المركز الـ159 عالميا.
- سجلت 10 دول عربية تراجعا هي: السعودية (مركزان) إلى المركز الـ12 عالميا، البحرين (5 مراكز) إلى المركز الـ38 عالميا، تونس (6 مراكز) إلى المركز الـ46 عالميا، الأردن (مركز) إلى المركز الـ96 عالميا، اليمن (5 مراكز) إلى المركز الـ99 عالميا، لبنان (مركز واحد) إلى المركز الـ104 عالميا، مصر (مركزان) إلى المركز الـ110 عالميا، فلسطين (3 مراكز) إلى المركز الـ131 عالميا، الجزائر (5 مراكز) إلى المركز الـ148 عالميا، العراق (5 مراكز) إلى المركز الـ164 عالميا.
- حافظت دولة عربية واحدة على ترتيبها العالمي في المؤشر هي: السودان؛ عند الترتيب الـ15 عربيا والـ135 عالميا.

ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
1	السعودية	10	12	-2	1
2	الإمارات	35	33	2	2
3	قطر	38	36	2	2
4	البحرين	33	38	-5	0
5	تونس	40	46	-6	0
6	سلطنة عمان	53	49	4	3
7	الكويت	71	67	4	0
8	المغرب	115	94	21	3
9	الأردن	95	96	-1	2
10	اليمن	94	99	-5	1
11	لبنان	103	104	-1	1
12	مصر	108	110	-2	0
13	فلسطين	128	131	-3	0
14	سورية	136	134	2	1
15	السودان	135	135	0	0
16	الجزائر	143	148	-5	1
17	موريتانيا	162	159	3	1
18	العراق	159	164	-5	0
19	جيبوتي	167	170	-3	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشـــــــرات

مؤشر بدء المشروع

عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية. وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعنى أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عدداً قليلاً من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.

وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

1. عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة:

يعرّف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق).

2. الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات:

إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل إحدى الشركات. ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية بالأيام التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية.

3. تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي:

تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

4. الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي:

المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- هناك تراجع عام لترتيب الدول العربية في هذا المؤشر الفرعي في الترتيب العالمي حيث توجد 10 دول عربية ترتيبها يتجاوز الـ100 عالميا ودولة واحدة فقط في قائمة الدول العشرين الأفضل عالميا.
- 6 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي هي: السعودية التي ارتفعت (4 مراكز) إلى الـ 10 عالميا والإمارات التي ارتفعت (3 مراكز) أيضا إلى الـ42 عالميا ثم سلطنة عمان التي قفزت(8 مراكز) إلى الـ 86 عالميا، والأردن التي ارتفعت (3 مراكز) إلى الـ 95 عالميا، وقطر التي قفزت(8 مراكز) إلى الـ 116 عالميا، وأخيرا سورية التي ارتفعت(4 مراكز) إلى الـ 129 عالميا.
- 13 دولة شهدت تراجعا في ترتيبها العالمي هي: مصر التي انخفضت (3 مراكز) إلى الـ 21 عالميا وتونس التي انخفضت (3 مراكز) أيضا إلى الـ56 عالميا ثم اليمن بتراجع (11 مركزا) إلى الـ 66 عالميا، والبحرين التي انخفضت (4 مراكز) إلى الـ 82 عالميا، والمغرب التي انخفضت (11 مركزا) إلى الـ 93 عالميا، لبنان التي انخفضت (5 مراكز) إلى الـ 109 عالميا، السودان التي انخفضت (3 مراكز) إلى الـ 126 عالميا، الكويت التي انخفضت (مركزا واحدا) إلى الـ 142 عالميا، الجزائر بتراجع (3 مراكز) إلى الـ 153 عالميا، العراق بهبوط (مركزين) إلى الـ 176 عالميا وفلسطين التي انخفضت (4 مراكز) إلى الـ 17 7 عالميا وجيبوتي التي انخفضت (مركزين) إلى الـ 179 عالميا.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي بدء المشروع في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

- **عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة**

السعودية ثم لبنان وسلطنة عمان ثم مصر والمغرب واليمن الأفضل بـ 4 و5 و6 إجراءات على التوالي خلال العام 2012 (باللون الأخضر)

تحسن الوضع في مصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وسورية والإمارات وفلسطين واليمن (علامة√) أي تم اختصار عدد الإجراءات خلال الفترة .

- **الوقت المستغرق (بالأيام)**

السعودية الأفضل بـ 5 أيام فقط تليها مصر بـ7 أيام ثم سلطنة عمان بـ8 أيام فلبنان والبحرين 9 أيام.

تحسن الوضع في مصر والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسودان وسورية والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2004 - 2012.

- **التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في القطر المعني (%)**

البحرين ثم الكويت فسلطنة عمان وتونس ومصر والإمارات والسعودية الأفضل بمعدلات 0.7 و1.2 و3.1 و4.2 و5.6 و5.6 و5.9 على التوالي.

تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا العراق وفلسطين اللتين شهدتا ارتفاعا في حين لم تتغير في البحرين خلال الفترة بين عامي 2006 و2012.

- **الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد (%)**

مصر والأردن والسعودية والسودان وتونس والإمارات واليمن الأفضل بدون حد ادني ثم المغرب بنسبة 10.7% فالجزائر بنسبة 30.6%

تحسن الوضع في كل الدول العربية ماعدا البحرين والعراق وفلسطين تراجعت فيها النسبة في حين أنه ومنذ إصدار المؤشر لا يتطلب في السودان أي رأس مال لتأسيس المشروع أو النشاط التجاري.

ترتيب الدول العربية في مؤشر بدء المشروع

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	السعودية	14	10	4
2	مصر	18	21	-3
3	الإمارات	45	42	3
4	تونس	46	56	-10
5	اليمن	55	66	-11
6	سلطنة عمان	76	68	8
7	البحرين	78	82	-4
8	المغرب	82	93	-11
9	الأردن	98	95	3
10	لبنان	104	109	-5
11	قطر	124	116	8
12	السودان	123	126	-3
13	سورية	133	129	4
14	الكويت	141	142	-1
15	الجزائر	150	153	-3
16	موريتانيا	153	159	-6
17	العراق	174	176	-2
18	فلسطين	173	177	-4
19	جيبوتي	177	179	-2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر بدء المشروع

الدولة	الإجراءات (عدد) 2012	الإجراءات (عدد) 2012 - 2004	الزمن (أيام) 2012	الزمن (أيام) 2012 - 2004	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012 - 2004	الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد) 2012	الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد) 2012 - 2004
الجزائر	14	0	25	0	12.1	-4	31	-43
البحرين	7	0	9	0	0.7	0	260	4
جيبوتي	11	0	37	0	169.8	-65	434	-171
مصر	6	-7	7	-30	5.6	-60	0	-855
العراق	11	0	77	0	115.7	72	36	4
الأردن	7	-6	12	-67	13.9	-90	0	-1,176
الكويت	12	-1	32	-3	1.2	-1	72	-77
لبنان	5	-1	9	-37	67.1	-63	35	-47
موريتانيا	9	-2	19	-63	48.3	-93	335	-524
المغرب	6	-5	12	-24	15.7	-11	11	-750
سلطنة عمان	5	-5	8	-27	3.1	-2	272	-395
قطر	8	2	12	6	8.3	-12	64	-107
السعودية	3	-10	5	-66	5.9	-61	0	-1,550
السودان	10	0	36	-3	31.4	-47	0	0
سورية	7	-5	13	-30	17.1	-17	128	-4,982
تونس	10	0	11	0	4.2	-8	0	-344
الامارات	7	-3	13	-6	5.6	-29	0	-437
فلسطين	11	-1	49	-57	96	2	219	155
اليمن	6	-6	12	-60	83.8	-173	0	-1,723
المتوسط	8	-3	21	-29	37.1	-34	100	-889
OECD	5	-2	12	-22	4.7	-5	14	-38

المصدر: قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــرات

مؤشر استخراج التراخيص

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لانجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة، وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون.

وقد اعتمد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها في إطار مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد تمت إضافته منذ عام 2006.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم؛
- الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

وضع الدول العربية في المؤشر:

- بالنسبة لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 تحتل 12 دولة عربية ترتيباً عالمياً متأخراً يتجاوز الـ70 عالميا و4 دول فقط في قائمة الدول الثلاثين الأفضل عالميا.
- نجحت 7 دول في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2012 مقارنة بمؤشر العام السابق هي: السعودية التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ 4 عالميا واليمن التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ35 عالميا ثم موريتانيا التي قفزت (45 مركزا) إلى الـ64 عالميا وسلطنة عمان (5 مراكز) إلى المرتبة الـ64 عالميا والمغرب (مركزا واحدا) إلى الـ75 عالميا والأردن (مركزا واحدا) إلى الـ75 عالميا ومصر (مركزا واحدا) إلى الـ154 عالميا.
- 9 دول شهدت تراجعا في ترتيبها هي البحرين وتونس والجزائر والعراق والكويت وفلسطين والسودان وسورية وجيبوتي ولبنان، مقابل استقرار ترتيب الإمارات وقطر.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء

- السعودية الأفضل بـ 9 إجراءات فقط خلال العام 2012 (باللون الأخضر) ثم البحرين واليمن (12 إجراء) فالعراق 13 وسلطنة عمان والإمارات (14) جيبوتي والمغرب (15) فالسودان 17 إجراء.
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات في البحرين ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب والسعودية والإمارات (علامة√)

الوقت المستغرق (بالأيام)

- البحرين الأفضل بـ 43 يوماً فقط تليها الإمارات بـ46 يوما ثم الأردن وقطر بـ70 يوما تليها السعودية 75 يوما ثم تونس 88 يوما .
- تحسن الوضع في البحرين ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وتونس والإمارات خلال الفترة 2006 - 2012.

التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بنسبة تكلفة تبلغ 1.1% من متوسط دخل الفرد تليها الإمارات بفارق كبير وبنسبة 5.2% ثم البحرين 10.7% تليها السعودية 19.4% ثم الجزائر بنسبة 23.1%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا قطر وفلسطين ارتفعت فيها النسبة خلال الفترة 2006 – 2012.

ترتيب الدول العربية في مؤشر استخراج التراخيص

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	السعودية	6	4	2
2	البحرين	5	7	-2
3	الإمارات	12	12	0
4	قطر	24	24	0
5	اليمن	36	35	1
6	موريتانيا	109	64	45
7	سلطنة عمان	69	64	5
8	المغرب	76	75	1
9	تونس	85	86	-1
10	الأردن	94	93	1
11	الجزائر	117	118	-1
12	العراق	114	120	-6
13	الكويت	118	121	-3
14	فلسطين	123	129	-6
15	السودان	127	130	-3
16	سورية	132	133	-1
17	جيبوتي	137	142	-5
18	مصر	155	154	1
19	لبنان	157	161	-4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر استخراج تراخيص البناء

الدولة	الإجراءات (عدد) 2012	الإجراءات (عدد) 2012 - 2006	الزمن (أيام) 2012	الزمن (أيام) 2012 - 2006	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012 - 2006
الجزائر	19	0	281	0	23.1	-19
البحرين	12	-1	43	-14	10.7	-61
جيبوتي	15	1	172	1	2285.7	-255
مصر	22	-3	218	-31	155.3	-777
العراق	13	0	187	0	469.8	-5
الأردن	17	-3	70	-22	534.2	-642
الكويت	24	0	130	-26	121.8	-104
لبنان	19	0	219	0	234.9	-207
موريتانيا	18	-4	119	-49	49.9	-81
المغرب	15	-1	97	-17	234.6	-149
سلطنة عمان	14	0	174	-12	45.7	-64
قطر	17	0	70	8	1.1	0.2
السعودية	9	-6	75	-36	19.4	-12
السودان	16	0	270	0	88.0	-109
سورية	23	0	104	0	504.1	-397
تونس	17	0	88	-2	260.6	-170
الامارات	14	-5	46	-34	5.2	-11
فلسطين	18	0	119	7	1000.5	100
اليمن	12	0	116	0	61.1	-78
المتوسط	17	-1	137	-22	321.4	-212
OECD	14	-0.3	152	-14	45.7	-4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا	تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــرات

مؤشر تسجيل الممتلكات

تسجيل الملكية العقارية يعد من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر خاصة إذا ما علمنا أن العقارات تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، إضافة إلى أهميتها في تسهيل حصول المستثمر على التمويل بضمانها، وذلك لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها.

ويرصد مؤشر «تسجيل ملكية الأصول العقارية»، مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 183 دولة حول العالم. ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة أرض ومبنى لنقل سند الملكية من منشأة أعمال أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمانة عند حصوله على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويتم إدراج أي إجراء ـ مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية ـ سواء كانت مسئولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما، ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو التوثيق والشهر العقاري، وموظفو السجل العقاري المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وتُعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛ أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون.
- الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي (% من قيمة الأصل العقاري). وتشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول به.

وضع الدول العربية في المؤشر:

تحظى الدول العربية بوضع أفضل نسبيا في هذا المؤشر الفرعي لتسجيل ملكية الأصول العقارية بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2012 حيث تحتل السعودية صدارة المؤشر عالميا وعربيا تليها الإمارات التي حلت في المرتبة السادسة عالميا والثانية عربيا ثم سلطنة عمان التي حلت في المرتبة الـ21 عالميا فالبحرين التي حلت في المرتبة الـ30 عالميا.

- 4 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2012 مقارنة بالمؤشر للعام السابق هي: موريتانيا التي ارتفعت (12 مركزا) إلى الـ59 عالميا، والكويت التي ارتفعت (5 مراكز) إلى الـ88 عالميا، ومصر التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ93 عالميا، ثم الأردن التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ101 عالميا.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي لتسجيل الممتلكات في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري:

- الإمارات الأفضل بإجراء واحد فقط خلال العام 2012 (باللون الأخضر) ثم البحرين وسلطنة عمان والسعودية إجراءين ثم موريتانيا وسورية وتونس 4 إجراءات .
- تحسن الوضع في الجزائر وقطر والسعودية (علامة √) باختصار عدد الإجراءات خلال الفترة.

الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل (بالأيام)

- السعودية والإمارات الأفضل بيومين فقط ثم السودان بـ9 أيام ثم قطر بـ13 يوماً تليها سلطنة عمان بـ16 يوماً ثم سورية واليمن 19 يوماً.
- تحسن الوضع في الجزائر وجيبوتي ومصر والكويت والمغرب وقطر والسعودية وسورية وتونس وفلسطين خلال الفترة (2005 – 2012).

التكلفة الرسمية (% من قيمة العقار)

- السعودية الأفضل دون تكلفة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها تليها قطر وبنسبة 0.3% ثم الكويت 0.5% تليها فلسطين 0.7% ثم مصر بنسبة 0.8%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا البحرين والعراق ارتفعت فيها النسبة مقابل 4 دول هي: سلطنة عمان وقطر والسعودية وتونس شهدت استقرارا خلال الفترة 2005 - 2012.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسجيل الممتلكات

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	السعودية	1	1	0
2	الإمارات	5	6	-1
3	سلطنة عمان	21	21	0
4	البحرين	28	30	-2
5	قطر	37	37	0
6	السودان	40	41	-1
7	اليمن	53	55	-2
8	موريتانيا	71	59	12
9	تونس	60	65	-5
10	فلسطين	78	78	0
11	سورية	79	82	-3
12	الكويت	93	88	5
13	مصر	94	93	1
14	العراق	95	98	-3
15	الأردن	103	101	2
16	لبنان	105	105	0
17	المغرب	143	144	-1
18	جيبوتي	144	148	-4
19	الجزائر	165	167	-2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر تسجيل الممتلكات

الدولة	الإجراءات (عدد) 2012	الإجراءات (عدد) 2012 - 2005	الزمن (أيام) 2012	الزمن (أيام) 2012 - 2005	التكلفة (% من قيمة العقار) 2012	التكلفة (% من قيمة العقار) 2012 - 2005
الجزائر	10	-4	48	-3	7.1	0
البحرين	2	0	31	0	2.7	2
جيبوتي	7	0	40	-9	13	0
مصر	7	0	72	-121	0.8	-6
العراق	5	0	51	0	6.9	0.2
الأردن	7	0	21	0	7.5	-3
الكويت	8	0	47	-28	0.5	0
لبنان	8	0	25	0	5.8	0
موريتانيا	4	0	49	0	4.7	-2
المغرب	8	3	75	-1	4.9	-2
سلطنة عمان	2	0	16	0	3	0
قطر	7	-3	13	-3	0.3	0
السعودية	2	-2	2	-2	0	0
السودان	6	0	9	0	3	-1
سورية	4	0	19	-8	27.9	-3
تونس	4	0	39	-8	6.1	0
الامارات	1	0	2	0	2	0
فلسطين	7	0	47	-21	0.8	-1
اليمن	6	0	19	0	3.8	0
المتوسط	6	-0.2	33	-13	5.3	-1.0
OECD	5	-0.2	31	-29	4.4	-0.2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 ← أداء معتدل ← الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــرات

مؤشر الحصول على الإئتمان

يعد الائتمان المصرفي، من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية.

ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 183 دولة حول العالم ويتكون من 4 مكونات فرعية هي:

- قوة الحقوق القانونية (0 – 10)

يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. ويتضمن 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات، وجانبين في قانون الإفلاس. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

- مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 – 6)

يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مكتب عام أو خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض.

- تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

يوضح مؤشر السجلات العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما).

- تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

يوضح مؤشر تغطية المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما). يُعرف المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة لا تستهدف الربح. تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي. كما يسهل تبادل المعلومات عن القروض فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، فإن قيمة التغطية تكون صفراً.

وكلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية دل ذلك على وضع أفضل. ولكن يجب التنويه هنا إلى أن الدرجة "صفر" في المؤشرين الأخيرين تعني أن الدولة لا تتوافر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية (العامة أو الخاصة).

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- تحتل معظم الدول العربية ترتيباً عالمياً متأخراً في هذا المؤشر الفرعي حيث ان جميعها فوق الترتيب الـ78 عالميا عدا السعودية التي حلت في المرتبة الـ48 عالميا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبهما العالمي: سلطنة عمان التي ارتفعت (32 مركزاً) إلى الترتيب 98 عالميا وقطر التي ارتفعت (32 مركزاً) أيضا إلى الترتيب 98 عالميا. مقابل استقرار جيبوتي في المرتبة 177 وتراجع ترتيب بقية الدول بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين درجتين و20 درجة.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي "الحصول على الائتمان المصرفي" في الدول العربية خلال الفترة 2005 - 2012 التطورات التالية

بالنسبة لكل مكون:

قوة الحقوق القانونية (0-10)

- السعودية الأفضل بالحصول على 5 درجات ثم البحرين والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان وقطر والسودان والإمارات 4 درجات على التوالي من إجمالي 10 درجات خلال العام 2012 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في لبنان والسعودية (علامة √) خلال الفترة.

مدى عمق المعلومات الائتمانية(0-6)

- مصر والسعودية الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة (6) درجات ثم لبنان والمغرب وتونس والإمارات بدرجة عمق مرتفعة بلغت 5 درجات من إجمالي 6 درجات خلال العام 2012.
- تحسن الوضع في مصر والكويت ولبنان والمغرب والسعودية وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2006 - 2012.

تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- قطر ثم تونس وسلطنة عمان فلبنان الأفضل بنسب 32.2 و27.3 و18.9 و16.6% على التوالي.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في كل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان وسلطنة عمان وقطر وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2005 - 2012.

تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- البحرين الأفضل بنسبة تغطية 40% تلتها الإمارات بنسبة تغطية 29.2% ثم الكويت (29%) ثم السعودية (16%) فالمغرب (14.6%) فمصر (13.7%) خلال عام 2012.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في البحرين ومصر والكويت والمغرب والسعودية والإمارات خلال الفترة 2005 - 2012.

ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	السعودية	45	48	-3
2	مصر	75	78	-3
3	لبنان	75	78	-3
4	الإمارات	75	78	-3
5	الكويت	96	98	-2
6	المغرب	96	98	-2
7	سلطنة عمان	130	98	32
8	قطر	130	98	32
9	تونس	96	98	-2
10	البحرين	116	126	-10
11	الجزائر	139	150	-11
12	الأردن	130	150	-20
13	اليمن	139	159	-20
14	موريتانيا	152	166	-14
15	السودان	152	166	-14
16	فلسطين	152	166	-14
17	العراق	170	174	-4
18	سورية	170	174	-4
19	جيبوتي	177	177	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر الحصول على الائتمان

الدولة	قوة الحقوق القانونية (0 - 10)		مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 - 6)		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	
	2012	2012 - 2005	2012	2012 - 2005	2012	2012 - 2005	2012	2012 - 2005
الجزائر	3	0	3	2	0.3	0	0	0
البحرين	4	0	3	0	0	0	40	4
جيبوتي	1	0	1	0	0.2	0	0	0
مصر	3	0	6	4	3.5	3	13.7	14
العراق	3	0	0	0	0	0	0	0
الأردن	4	0	2	0	1.6	1	0	0
الكويت	4	0	4	1	0	0	29	12
لبنان	4	1	5	1	16.6	14	0	0
موريتانيا	3	0	1	0	0.2	0	0	0
المغرب	3	0	5	4	0	-1	14.6	15
سلطنة عمان	4	0	4	2	18.9	1	0	0
قطر	4	0	4	2	32.2	32	0	0
السعودية	5	2	6	6	0	-0.1	16	16
السودان	4	0	0	0	0	0	0	0
سورية	1	0	2	2	3.7	4	0	0
تونس	3	0	5	3	27.3	18	0	0
الامارات	4	0	5	3	9	7	29.2	29
فلسطين	1	0	3	3	5.5	6	0	0
اليمن	3	0	2	2	0.7	1	0	0
المتوسط	3.2	0.15	3.2	2.01	6.3	5	7.5	6
OECD	7.2	0.16	4.7	0.04	9.5	4	63.9	18

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 ← أداء معتدل ← الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــــرات

مؤشر حماية المستثمر

يمثل مؤشر «حماية المستثمر»، الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 احد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي. ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 183 دولة حول العالم.

ويفرق المؤشر بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن التربح (المعاملات الذاتية) (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في كل دولة يغطيها المؤشر، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من 4 مؤشرات فرعية أخرى هي:

- مؤشر نطاق الإفصاح: ويتألف من خمسة مكونات، هي: ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، وعما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين، أو في التقرير السنوي، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: ويتألف من 7 مكونات، هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة، ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الإرباح التي جنتها، وإمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة، ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة.
- مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء: يتألف من 6 مكونات، هي: ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد أي منها، ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 % أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10 % أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة وفحص مستندات هذه الصفقة قبل إقامة أية دعوى قضائية، وما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية.

وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى درجات أفضل وايجابية أعلى .

- مؤشر قوة حماية المستثمرين: يمثل متوسط للمؤشرات الثلاثة السابقة، وتتراوح قيمته بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع مقبول في هذا المؤشر الفرعي لحماية المستثمر بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2012 حيث تحتل السعودية المرتبة الـ17 عالميا والأولى عربيا تليها الكويت في المرتبة الـ29 عالميا والثانية عربيا ثم تونس وفلسطين اللتان حلتا في المرتبة الـ46 عالميا.
- نجحت المغرب فقط في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2012 مقارنة بالمؤشر السابق فيما استقر ترتيب جيبوتي في المرتبة 179 عالميا وتراجع ترتيب بقية الدول.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي "حماية المستثمر" في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

مؤشر نطاق الإفصاح (0 – 10):

- لبنان والسعودية الأفضل بـ9 درجات خلال العام 2012 (باللون الأخضر) ثم البحرين ومصر وسلطنة عمان 8 درجات ثم الكويت والمغرب وسورية 7 درجات .
- تحسن الوضع في مصر والمغرب والسعودية وسورية وتونس (علامة √) أي تم زيادة نطاق الإفصاح خلال الفترة .

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 – 10):

- السعودية الأفضل بـ8 درجات ثم الكويت والإمارات وتونس بـ7 درجات ثم الجزائر وقطر والسودان بـ 6 درجات.
- تحسن الوضع في السعودية وتونس ما بين عامي 2006 و2012.

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى(0 – 10):

- فلسطين الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم المغرب وتونس بـ6 درجات ثم مصر والكويت ولبنان بـ 5 درجات.
- تحسن الوضع في المغرب والسعودية ما بين عامي 2006 و2012.

مؤشر قوة حماية المستثمرين (0 – 10):

- السعودية الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم الكويت 6.3 درجة فتونس وفلسطين بـ6 درجات.

تحسن الوضع في مصر والمغرب والسعودية وسورية وتونس ما بين عامي 2006 و2012.

ترتيب الدول العربية في مؤشر حماية المستثمر

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	السعودية	16	17	-1
2	الكويت	28	29	-1
3	تونس	44	46	-2
4	فلسطين	44	46	-2
5	الجزائر	74	79	-5
6	البحرين	74	79	-5
7	مصر	74	79	-5
8	لبنان	93	97	-4
9	المغرب	153	97	56
10	سلطنة عمان	93	97	-4
11	قطر	93	97	-4
12	سورية	108	111	-3
13	العراق	120	122	-2
14	الأردن	120	122	-2
15	الإمارات	120	122	-2
16	اليمن	131	133	-2
17	موريتانيا	145	147	-2
18	السودان	153	155	-2
19	جيبوتي	179	179	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر حماية المستثمر

الدولة	مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10) 2012	مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10) 2012 - 2006	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10) 2012	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10) 2012 - 2006	مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 - 10) 2012	مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 - 10) 2012 - 2006	مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (10 - 0) 2012	مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) (10 - 0) 2012 - 2006
الجزائر	6	0	6	0	4	0	5.3	0
البحرين	8	0	4	0	4	0	5.3	0
جيبوتي	5	0	2	0	0	0	2.3	0
مصر	8	1	3	0	5	0	5.3	0
العراق	4	0	5	0	4	0	4.3	0
الأردن	5	0	4	0	4	0	4.3	0
الكويت	7	0	7	0	5	0	6.3	0
لبنان	9	0	1	0	5	0	5	0
موريتانيا	5	0	3	0	3	0	3.7	0
المغرب	7	1	2	0	6	5	5	2
سلطنة عمان	8	0	5	0	2	0	5	0
قطر	5	0	6	0	4	0	5	0
السعودية	9	2	8	1	4	1	7	1
السودان	0	0	6	0	4	0	3.3	0
سورية	7	1	5	0	2	0	4.7	0
تونس	5	5	7	3	6	6	6	3
الامارات	4	0	7	0	2	0	4.3	0
فلسطين	6	0	5	0	7	0	6	0
اليمن	6	0	4	0	2	0	4	0
المتوسط	6.0	1	4.7	0.3	3.8	0.4	4.8	0.4
OECD	6.1	0.3	5.1	0.03	6.7	-0.1	6.0	0.1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــرات

مؤشر دفع الضرائب

يقيس مؤشر "دفع الضرائب"، الذي تم استحداثه منذ عام 2006، مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي:

- مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
- مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنويا.
- مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.

ويستعرض مؤشر دفع الضرائب التغيرات والإصلاحات التي تشهدها كل دولة في هذا المجال، كما يسجل الاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم سدادها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً على هذه الشركة إدارياً في سداد الضرائب والاشتراكات المفروضة عليها.

ترتيب الدول العربية في مؤشر دفع الضرائب

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	قطر	2	2	0
2	الإمارات	7	7	0
3	سلطنة عمان	9	9	0
4	السعودية	10	10	0
5	الكويت	15	14	-1
6	البحرين	18	16	-2
7	الأردن	21	19	-2
8	لبنان	30	28	-2
9	فلسطين	39	37	-2
10	العراق	49	46	-3
11	تونس	64	61	-3
12	جيبوتي	70	66	-4
13	السودان	103	99	-4
14	سورية	111	106	-5
15	المغرب	112	148	36
16	اليمن	116	147	31
17	مصر	145	139	-6
18	الجزائر	164	162	-2
19	موريتانيا	175	172	-3

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

ويهدف المؤشر إلى إعطاء بيانات قابلة للمقارنة عبر دول العالم وتسهيل إنشاء مقياس موحد للنظم الضريبية بين الاقتصادات والأقاليم الاقتصادية بما يؤدي إلى رصد التغيرات وتسهيل نقل الخبرات والتجارب واستخلاص النتائج وتحديد الممارسات الصحيحة والإصلاحات الممكنة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- يوجد تباين واضح في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي قطر التي حلت في المركز الثاني عالميا والأول عربيا وبين موريتانيا في المركز الـ 175 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبها العالمي هما: المغرب التي قفزت 36 مركزا إلى الترتيب الـ112 عالميا واليمن التي قفزت 31 مركزا إلى الترتيب الـ116 عالميا.
- تراجع ترتيب 13 دول عربية واستقر ترتيب قطر والإمارات وسلطنة عمان والسعودية ضمن المراتب العشرة الأولى عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد مدفوعات الضرائب سنوياً

- قطر ثم تونس فالعراق الأفضل بـ 3 و8 و13 مرة خلال العام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس (علامة√) أي تم اختصار عدد المدفوعات سنوياً خلال الفترة .

الوقت المستغرق للتعامل مع الضريبة (ساعات سنويا)

- الإمارات الأفضل بـ 12 ساعة سنويا فقط تليها كل من قطر والبحرين بـ36 ساعة لكل منهما.
- تحسن الوضع في مصر بتراجع مقداره 71 ساعة إلى 433 ساعة سنويا والمغرب بمقدار 120 ساعة إلى 238 ساعة سنويا ثم تونس بانخفاض 124 ساعة إلى 144 ساعة ما بين عامي 2006 و2012.

معدل الضرائب الإجمالية من إجمالي الأرباح (%)

- قطر ثم الإمارات فالسعودية والبحرين ثم الكويت الأفضل عربيا على التوالي بنسب اقل من 16%.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسورية والإمارات وفلسطين واليمن (علامة√) أي تم تخفيض نسبة الضريبة من إجمالي الربح خلال الفترة، وذلك من خلال تحسن واحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية التالية المكونة للمعدل الإجمالي:
- معدل ضريبة الأرباح (%): حلت البحرين وقطر والإمارات الأفضل بدون ضرائب على الإطلاق ثم السعودية والكويت ولبنان والجزائر بمعدلات 2.1 و4.7 و6.1 و6.6% على التوالي.
- معدل ضريبة عنصر العمل والاشتراكات الإجبارية (%): جاءت فلسطين الأفضل بدون ضرائب تليها الكويت واليمن وقطر وسلطنة عمان بنسب اقل من 12%.
- معدل الضرائب الأخرى (%): تعد الكويت وقطر والإمارات والسعودية ولبنان والعراق الأفضل بدون ضرائب على الإطلاق تليها سلطنة عمان والبحرين بمعدلات تقل عن 0.5%.

مؤشر دفع الضرائب

الدولة	مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا		الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)		إجمالي الضرائب (% من الأرباح)					
					الأرباح	العمل	أخرى	إجمالي		
	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006	2012			2012	2012 - 2006	
الجزائر	29	-12	451	0	6.6	29.7	35.7	72	-5	
البحرين	25	0	36	0	0.0	14.7	0.4	15	0	
جيبوتي	35	12	82	16	17.7	17.7	3.3	38.7	0	
مصر	29	-13	433	-71	13.0	27.1	3.6	43.6	-11	
العراق	13	0	312	0	14.9	13.5	0.0	28.4	4	
الأردن	25	-1	116	15	13.0	12.4	2.3	27.7	-3	
الكويت	15	1	118	0	4.7	10.7	0.0	15.5	1	
لبنان	19	0	180	0	6.1	24.1	0.0	30.2	-5	
موريتانيا	37	0	696	0	0.0	17.6	50.7	68.3	-27	
المغرب	17	-11	238	-120	25.2	22.7	1.8	49.6	-2	
سلطنة عمان	14	0	62	10	10.0	11.8	0.1	22	3	
قطر	3	0	36	0	0.0	11.3	0.0	11.3	0	
السعودية	14	0	79	10	2.1	12.4	0.0	14.5	0	
السودان	42	0	180	0	13.8	19.2	3.1	36.1	-14	
سورية	19	0	336	0	20.0	19.3	0.5	39.7	-4	
تونس	8	-14	144	-124	15.2	25.2	22.5	62.9	2	
الامارات	14	0	12	0	0.0	14.1	0.0	14.1	0	
فلسطين	27	0	154	0	16.2	0.0	0.6	16.8	-6	
اليمن	44	0	248	0	20.0	11.3	1.5	32.9	-162	
المتوسط	23	-3	206	-36	10.4	16.6	6.6	33.6	-16	
OECD	13	-3	186	-49	15.4	24.0	3.2	42.7	-5	

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

- تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا
- تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــــرات

مؤشر التجارة عبر الحدود

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

وفي تقرير العام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

وقد تم حصر الإجراءات بدءا من إعداد المستندات الضرورية وانتهاءاً بوصول البضائع إلى مخازن المستورد، وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في عباب البحار.

وعليه، تم تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربع مراحل هي:

- المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.
- الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك.
- المرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني.
- النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها:

- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الخامس عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 180 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 5 دول في تحسين ترتيبها العالمي بدرجات متفاوتة؛ أولها المغرب التي ارتفعت 5 مراكز إلى الـ43 عالميا ثم البحرين (مركزين) إلى المركز الـ 49 عالميا ثم الأردن (16 مركزا) إلى المركز 58 عالميا ثم اليمن (مركزاً واحداً) وموريتانيا (مركزين).
- تراجع ترتيب 5 دول عربية (⬇) واستقر ترتيب 9 دول (⬆).

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2011 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير

- تونس والإمارات الأفضل بـ4 مستندات فقط (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد المستندات في الجزائر وجيبوتي ولبنان والمغرب والسعودية وسورية والإمارات (علامة√).

الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية عدا الجزائر مع استقرار في قطر.

تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)

- المغرب الأفضل بـ 577 دولاراً للحاوية.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والسعودية وسورية واستقراره في المغرب واليمن وتراجع في باقي الدول.

عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد

- الإمارات والسعودية وجيبوتي الأفضل بـ5 مستندات فقط.
- تحسن المؤشر في جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسعودية وسورية والإمارات.

الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية فيما عدا تراجعه في الجزائر واستقر في البحرين وقطر وفلسطين.

تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية)

- الإمارات الأفضل بـ 635 دولاراً للحاوية.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وسورية واستقر في اليمن وتراجع في بقية الدول..

ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير	
1	الإمارات	3	5	-2	⬇
2	السعودية	18	18	0	➡
3	تونس	31	32	-1	⬇
4	جيبوتي	37	37	0	➡
5	المغرب	48	43	5	⬆
6	سلطنة عمان	43	47	-4	⬇
7	البحرين	51	49	2	⬆
8	قطر	47	57	-10	⬇
9	الأردن	74	58	16	⬆
10	مصر	64	64	0	➡
11	لبنان	93	93	0	➡
12	الكويت	112	112	0	➡
13	فلسطين	114	114	0	➡
14	اليمن	119	118	1	⬆
15	سورية	122	122	0	➡
16	الجزائر	123	127	-4	⬇
17	موريتانيا	145	143	2	⬆
18	السودان	151	151	0	➡
19	العراق	180	180	0	➡

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر التجارة عبر الحدود

الدولة	الوثائق المطلوبة للتصدير (عدد)		الوقت المستغرق للتصدير (أيام)		تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)		الوثائق المطلوبة للاستيراد (عدد)		الوقت المستغرق للاستيراد (أيام)		تكلفة التوريد (دولار لكل شحنة)	
	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006	2012	2012 - 2006
الجزائر	9	0	17	2	1,248	-358	9	0	27	5	1,318	-458
البحرين	7	0	11	-3	955	150	7	0	15	0	995	150
جيبوتي	5	-8	18	-7	836	80	5	-8	18	-8	911	80
مصر	9	-1	12	-15	613	-401	9	-1	12	-17	755	-351
العراق	10	0	80	-22	3,550	150	10	0	83	-18	3,650	250
الأردن	7	-5	13	-15	825	105	7	-5	15	-13	1,335	380
الكويت	10	0	16	-3	1,085	150	10	0	19	-1	1,242	307
لبنان	7	-4	22	-3	1,050	81	7	-4	32	-2	1,250	498
موريتانيا	8	0	34	-6	1,520	160	8	0	38	-2	1,523	160
المغرب	8	-1	11	-6	577	0	8	-1	16	-14	950	-550
سلطنة عمان	8	0	10	-4	745	121	8	0	9	-6	680	263
قطر	5	0	21	0	860	125	7	0	20	0	730	73
السعودية	5	-1	13	-4	615	-134	5	-3	17	-17	686	26
السودان	7	0	32	-24	2,050	180	7	0	46	-37	2,900	930
سورية	8	-4	15	-34	1,190	-110	9	-9	21	-42	1,625	-197
تونس	4	0	13	-3	773	13	7	0	17	-12	858	258
الامارات	4	-1	7	-2	630	168	5	-2	7	-2	635	173
فلسطين	6	0	23	-2	1,310	480	6	0	40	0	1,295	300
اليمن	6	0	27	-4	890	0	9	0	25	-3	1,475	0
المتوسط	6	-1	21	-10	1,122	15	8	-2	25	-12	1,306	70
OECD	4	-0.2	10	-1	1,032	142	5	-1	11	-1	1,085	111

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مـؤشـــــرات

مؤشر إنفاذ العقود

إن وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته. ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، فإن المصارف سوف تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك عن اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال المستثمرين. ويقيس مؤشر «إنفاذ العقود التجارية» مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل أو البت في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 183 دولة حول العالم.

ويعتمد التقرير في قياس هذا المؤشر على المعلومات المتوافرة في التشريعات ذات الصلة، وتلك التي يتم تجميعها من مكاتب المحاماة المحلية ورجال القضاء والعاملين بالمكاتب والإدارات الحكومية للبت في القضايا التجارية في الدول التي يغطيها المؤشر. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية: متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما خلال الفترة من تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة.
- الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
- التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها:

- هناك تباين في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي اليمن التي حلت في المركز الـ38 عالميا والأول عربيا وبين سورية في المركز الـ 175 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 6 دول في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر هي: تونس وموريتانيا وقطر والبحرين والجزائر وسورية في مقابل تراجع ترتيب 6 دول واستقرار 7 دول أخرى عند نفس ترتيبها العام 2011.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي إنفاذ العقود في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية

- اليمن الأفضل بـ36 إجراء ثم لبنان والأردن وتونس بـ37 و38 و39 إجراء (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة في الجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والسودان والإمارات (علامة √).

الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقد (أيام)

- موريتانيا الأفضل بـ370 يوماً فقط.
- تحسن الوضع في موريتانيا وفلسطين.

التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)

- سلطنة عمان الأفضل بـ 13.5%
- تراجعت التكلفة في العراق (علامة √) خلال الفترة.

ترتيب الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	اليمن	36	38	-2
2	تونس	78	76	2
3	موريتانيا	83	79	4
4	المغرب	87	89	-2
5	فلسطين	93	93	0
6	قطر	97	95	2
7	سلطنة عمان	105	107	-2
8	البحرين	116	114	2
9	الكويت	117	117	0
10	لبنان	120	120	0
11	الجزائر	123	122	1
12	الأردن	130	130	0
13	الإمارات	133	134	
14	السعودية	138	138	0
15	العراق	140	140	0
16	مصر	144	147	-3
17	السودان	146	148	-2
18	جيبوتي	160	160	0
19	سورية	176	175	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الإعمال، وبحوث ضمان

مؤشر إنفاذ العقود

الدولة	عدد الإجراءات (عدد) 2012	عدد الإجراءات (عدد) 2012 - 2008	الزمن (أيام) 2012	الزمن (أيام) 2012 - 2008	التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) 2012	التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) 2012 - 2008
الجزائر	45	-2 ✓	630	0 !	21.9	0 !
البحرين	48	0 !	635	0 !	14.7	0 !
جيبوتي	40	0 !	1,225	0 !	34	0 !
مصر	41	-1 ✓	1,010	0 !	26.2	0 !
العراق	51	0 !	520	0 !	28.1	-4 ✓
الأردن	38	-1 ✓	689	0 !	31.2	0 !
الكويت	50	0 !	566	0 !	18.8	0 !
لبنان	37	0 !	721	0 !	30.8	0 !
موريتانيا	46	-1 ✓	370	-30 ✓	23.2	0 !
المغرب	40	0 !	510	0 !	25.2	0 !
سلطنة عمان	51	0 !	598	0 !	13.5	0 !
قطر	43	0 !	570	0 !	21.6	0 !
السعودية	43	0 !	635	0 !	27.5	0 !
السودان	53	-1 ✓	810	0 !	19.8	0 !
سورية	55	0 !	872	0 !	29.3	0 !
تونس	39	0 !	565	0 !	21.8	0 !
الامارات	49	-1 ✓	537	0 !	26.2	0 !
فلسطين	44	0 !	540	-160 ✓	21.2	0 !
اليمن	36	0 !	520	0 !	16.5	0 !
المتوسط	45	-0.3 ✓	659	-10 ✓	23.8	-0.2 ✓
OECD	31	-0.9 ✓	518	-25 ✓	19.7	-0.3 ✓

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مـؤشـــــرات

مؤشر توصيل الكهرباء

ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها.

ويتضمن «مؤشر توصيل الكهرباء»، الذي تم استحداثه بشكل نهائي العام الجاري مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء. ورغم أن المؤشر يركز على خدمة توصيل التيار الكهربائي بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات توليد ونقل وتوزيع وتوصيل التيار الكهربائي، إلا أنه ساعد على توفير بيانات ومعلومات غير مسبوقة سواء بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي.

ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل: أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي.
- الوقت المستغرق لتوصيل التيار: ويقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام.
- تكلفة توصيل التيار الكهربائي: كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي. وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها: تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحيانا تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات.

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 مقارنة بنظيره لعام 2011 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها:

- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الـ10عالميا والأول عربيا وبين الجزائر في المركز الـ 164 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 6 دول عربية هي: تونس والعراق ولبنان واليمن والكويت والجزائر في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر فيما تراجع ترتيب 8 دول واستقر ترتيب 5 دول أخرى.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي توصيل الكهرباء في الدول العربية خلال الفترة 2010 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل التيار:

- قطر الأفضل بـ 3 إجراءات فقط ثم جيبوتي والسعودية وتونس والإمارات واليمن الأفضل بـ4 إجراءات (باللون الأخضر).
- لم يتغير الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة من 2010 و2012 في جميع الدول العربية.

الوقت اللازم لتوصيل التيار (أيام)

- موريتانيا الأفضل بـ35 يوماً فقط.
- لم يتغير الوضع بتخفيض الوقت اللازم خلال الفترة من 2010 و2012 في جميع الدول العربية.

التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بـ 4% ، ثم الإمارات بـ 15 فالسعودية 18%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية (علامة √) خلال الفترة فيما عدا ارتفاعها في البحرين والكويت والمغرب وقطر والسعودية وفلسطين.

ترتيب الدول العربية في مؤشر توصيل الكهرباء

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير	
1	الامارات	10	10	0	⇨
2	قطر	18	18	0	⇨
3	السعودية	18	17	-1	⇩
4	الاردن	36	35	-1	⇩
5	تونس	45	46	1	⇧
6	العراق	46	47	1	⇧
7	لبنان	52	47	5	⇧
8	البحرين	49	49	0	⇨
9	اليمن	55	52	3	⇧
10	الكويت	62	58	5	⇧
11	سلطنة عمان	61	61	0	⇨
12	سورية	82	83	-1	⇩
13	فلسطين	85	85	0	⇨
14	مصر	99	101	-2	⇩
15	المغرب	102	107	-5	⇩
16	السودان	104	107	-3	⇩
17	موريتانيا	121	122	-1	⇩
18	جيبوتي	140	143	-3	⇩
19	الجزائر	165	164	1	⇧

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر توصيل الكهرباء

الدولة	الإجراءات (عدد) 2012	الإجراءات (عدد) 2012 - 2010	الزمن (أيام) 2012	الزمن (أيام) 2012 - 2010	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2012 - 2010
الجزائر	6	0	159	0	1,579	-18 ✓
البحرين	5	0	90	0	64	16 ✗
جيبوتي	4	0	180	0	8,799	-1,367 ✓
مصر	7	0	54	0	456	-120 ✓
العراق	5	0	47	0	610	-51 ✓
الأردن	5	0	43	0	274	-253 ✓
الكويت	7	0	42	0	48	2 ✗
لبنان	5	0	75	0	100	-67 ✓
موريتانيا	5	0	75	0	7,311	-2,595 ✓
المغرب	5	0	71	0	2,589	308 ✗
سلطنة عمان	6	0	62	0	63	0 ✓
قطر	3	0	90	0	4	0.3 ✗
السعودية	4	0	71	0	18	2 ✗
السودان	5	0	70	0	3,949	-142 ✓
سورية	5	0	71	0	940	-54 ✓
تونس	4	0	65	0	894	-317 ✓
الامارات	4	0	55	0	15	-2 ✓
فلسطين	5	0	63	0	1,628	61 ✗
اليمن	4	0	35	0	4,570	-455 ✓
المتوسط	5	0.00	75	-2 ✓	1,785	-228 ✓
OECD	5	-0.02 ✓	103	-2 ✓	93	1.1 ✗

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسناً
! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعاً

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

مؤشـــــرات

مؤشر تسوية حالات التعثر (إغلاق المشروع)

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة. فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة يرفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويركز مؤشر "تصفية النشاط التجاري" على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال عن البنك الدولي من ثلاثة مكونات فرعية هي :

- معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين).
- الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (عدد السنوات).
- تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة. وتتضمن هذه التكلفة – بطبيعة الحال - اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها.

وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال، دلّ ذلك على عدم جودة التشريعات المعمول بها، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعقيداتها واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالنظام القضائي.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمعدل استرداد الديون المتأخر سدادها والقائمة على الشركة المتعثرة، فكلما ارتفعت نسبته دلّ ذلك على ارتفاع جودة بيئة الأعمال ومرونتها، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة استرداد الديون المتأخر سدادها ومن ثم قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحقاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- ترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2012 على المستوى العالمي ليس جيدا حيث توجد 12 دولة عربية ترتيبها يتجاوز الـ71 عالميا ودولة واحدة هي البحرين في قائمة أفضل 30 دولة حيث حلت في المرتبة الـ26 عالميا والأولى عربيا .
- على صعيد التغيرات في الترتيب ما بين مؤشري عامي 2010 و2011 نجحت 3 دول فقط في تحسين ترتيبها العالمي هي: المغرب التي ارتفعت (9 مراكز) إلى الـ59 عالميا والكويت التي ارتفعت (9 مراكز) أيضا إلى الـ61 عالميا ثم موريتانيا (6 مراكز) إلى المرتبة الـ144 عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي تسوية حالات التعثر في الدول العربية خلال الفترة 2004 - 2012 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)

- تونس الأفضل بـ 1.3 عام فقط تليها السعودية بـعام ونصف العام ثم المغرب بـ 1.8 عام فالجزائر والبحرين بـ2.5 عام ثم قطر بـ 2.8 عام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع وانخفضت الفترة اللازمة لتصفية النشاط في السعودية فقط في حين استقرت عند نفس معدلاتها في غالبية الدول العربية.

تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة)

- الكويت الأفضل بنسبة بلغت 1% من قيمة الشركة تليها سلطنة عمان بنسبة 4% ثم الجزائر وتونس بنسبة 7% ثم اليمن بنسبة 8% (باللون الأخضر).
- تراجع الوضع في البحرين وجيبوتي وقطر والسودان مقابل استقراره في بقية الدول العربية المتاح عنها بيانات خلال الفترة بين عامي 2004 - 2012.

معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار)

- البحرين الأفضل بنسبة استرداد مرتفعة تبلغ 66 سنتاً لكل دولار ثم قطر بـ 53.1 سنت لكل دولار ثم تونس بـ 52.2 سنت خلال العام 2012 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في كل الدول العربية فيما عدا تراجعه في سورية واليمن واستقراره في فلسطين والجزائر والعراق.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسوية حالات التعثر (إغلاق المشروع)

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً 2011	الترتيب عالمياً 2012	التغير
1	البحرين	26	25	1
2	قطر	36	37	-1
3	تونس	37	38	-1
4	الكويت	65	48	17
5	الجزائر	52	59	-7
6	المغرب	63	67	-4
7	السعودية	69	73	-4
8	سلطنة عمان	77	76	1
9	السودان	84	84	0
10	سورية	100	102	-2
11	الأردن	104	104	0
12	اليمن	95	114	-19
13	لبنان	128	125	3
14	مصر	136	137	-1
15	جيبوتي	143	141	2
16	الإمارات	151	151	0
17	موريتانيا	152	152	0
18	العراق	183	183	0
19	فلسطين	183	183	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مؤشر تسوية حالات الإعسار

الدولة	الفترة اللازمة (بالسنوات) 2012	الفترة اللازمة (بالسنوات) 2012 - 2004	التكلفة (% من قيمة الممتلكات) 2012	التكلفة (% من قيمة الممتلكات) 2012 - 2004	معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار) 2012	معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار) 2012 - 2004
الجزائر	2.5	0	7	0	41.7	0
البحرين	2.5	0	10	10	66	3
جيبوتي	5	0	18	18	16.5	1
مصر	4.2	0	22	0	17.7	2
العراق	لا يوجد	..	لا يوجد	..	0	0
الأردن	4.3	0	9	0	27.2	1
الكويت	4.2	0	1	0	43.9	6
لبنان	4	0	22	0	20.6	5
موريتانيا	8	0	9	0	10.3	3
المغرب	1.8	0	18	0	38.3	4
سلطنة عمان	4	0	4	0	35.7	3
قطر	2.8	0	22	22	53.1	0
السعودية	1.5	-1	22	0	36.8	8
السودان	2	0	20	20	33.2	4
سورية	4.1	0	9	0	27.5	-1
تونس	1.3	0	7	0	52.2	1
الامارات	5.1	0	30	0	11	1
فلسطين	لا يوجد	..	لا يوجد	..	0	0
اليمن	3	0	8	0	24.1	-5
المتوسط	3.5	-0.2	14	5	29.3	2
OECD	1.7	-0.3	9	1	68.2	4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، وبحوث ضمان

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسنا
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهدت تراجعا

الأفضل في مؤشر عام 2012 — أداء معتدل — الأدنى في مؤشر عام 2012

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):							
البحوث والدراسات	رئيس البحوث والدراسات	+965-24959558	research@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	+965-24959561	sofyan@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	+965-24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

36 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة : - ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية - تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات تجاوزت الـ 6 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 56578 Riyadh 11564, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org